الأمم المتحدة

A/61/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٦٠

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/61/L.35)

تقرير الأمين العام (A/61/355)

مشاريع القرارات (A/61/L.31، A/61/L.32، A/61/L.33 و A/61/L.34)

الرئيسة: لا يزال الوضع في منطقة الشرق الأوسط يمثل بؤرة صراع تستلزم منا التنبه إلى المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها وعن انعكاساتها المحلية والعالمية، وتدعونا إلى بذل أقصى الجهود للتوصل إلى تسوية دولية شاملة ودائمة تضع حدا للنزاعات القائمة بما فيها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وينبغي ألا نغفل عن آثار الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك أن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة العالية أصلا، وتعطيل البنى الحيوية المدنية، والنقص في الماء والكهرباء ونقص الغذاء، كما هي الحال في قطاع غزة، كل ذلك من شأنه أن يضاعف من الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الفلسطينيون، كما من شأنه أن يعمق مشاعر العنف والتفرقة بين الجانبين، وأن يغذي كذلك مظاهر التطرف. إن تصاعد حدة الوضع ينبغي ألا يدعو المجتمع الدولي، بما فيه المجتمع المدني، إلى الانكفاء والتخاذل، بل إلى دعم الجهود التي تؤدي إلى وقف آلة القتل من الجانبين، لأن حياة المدنيين، إلى أي جهة انتموا، هي قيمة عليا تنبغي حمايتها والحفاظ عليها.

ويحثنا هذا الواقع أيضا على تفعيل الحوار واستئناف العملية السياسية. فكلنا يعلم أن الحل الوحيد للصراع القائم لا يمكن أن يكون إلا حلا سياسيا. ومن أجل ذلك، لا بد من تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإيقاف دورة العنف والعنف المضاد والتي لا تسفر عنها إلا الخسائر البشرية والمادية لطرفي النزاع، واتخاذ المزيد من الخطوات الإيجابية من أجل التوصل إلى حل سلمي شامل وعادل ودائم، تقام على أساسه دولتان تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-63278 (A)

إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني القائم منذ أكثر من نصف قرن يشكل أحد أهم شواغل المجتمع الدولي، وحل هذا النزاع سيكون المدخل لإيجاد تسوية سلمية شاملة تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.

وأود أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول باجي ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيعرض مشاريع القرارات من A/61/L.31 إلى A/61/L.34، في سياق بيانه.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في بيان واضح الدلالة على دعم الشعب الفلسطيني في سعيه للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، توالى على أخذ الكلمة صباح هذا اليوم ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون عن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الاجتماع الخاص للجنتنا احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود مرة أخرى أن أشكر الجميع على ما أبدوه من دعم واهتمام بالغ ومشاركة نشطة في السعي إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقبل أن أعرض مشاريع القرارات الأربعة التي أعدتها لجنتنا كي تنظر الجمعية فيها، وهي مشاريع قرارات تحت البند ١٤ من جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة وآخر التطورات في العملية السياسية.

تشعر اللجنة بالقلق البالغ إزاء التدهور السريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومرة أخرى يتحمل السكان الفلسطينيون في غزة وطأة هذه الأوضاع، ولكن الشعب الفلسطيني ككل يعاني المشقة والإذلال بصورة يومية كنتيجة مباشرة لسياسات وممارسات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

ولم يولد سحب الجيش الإسرائيلي ومستوطنيها من قطاع غزة في العام الماضي الزخم المتوقع واللازم بصورة ماسة لاستئناف الحوار السياسي بين الطرفين. ولم تدخل حكومة إسرائيل في حوار مع السلطة الفلسطينية كشريك سياسي واختارت بدلا من ذلك النهج الأحادي الجانب.

ولم يحرز أي تقدم في المجال السياسي بعد الانسحاب مباشرة أو خلال الأشهر التي أعقبت ذلك. وظل الاتفاق بشأن الحركة والانتقال من غزة وإليها حبرا على ورق. وظلت المعابر على الحدود مغلقة لفترات طويلة، ولا سيما منذ حزيران/يونيه الماضي. وفي الضفة الغربية زاد عدد نقاط التفتيش خلال هذا العام بمعدل الثلث، الأمر الذي قسم أراضيها عمليا إلى ثلاثة كانتونات منفصلة. وكانت الآثار القاسية لذلك مألوفة النتائج: تقويض الاقتصاد، وارتفاع البطالة، واتساع نطاق الفقر والإحباط لدى الشعب الفلسطيني.

ويرافق هذا التفاقم الإضافي لوضع الشعب الفلسطيني الممارسات سيئة السمعة للدولة القائمة بالاحتلال: زيادة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها محيط القدس الشرقية من خلال ”خطة E-1“ التي تمثل المصادرة مع سبق الإصرار لأراض على نطاق غير مسبوق، والتعجيل في بناء الجدار غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعمليات التوغل الإسرائيلية المستمرة خلال العام في المراكز السكانية الفلسطينية، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، وهدم البيوت، والاعتقالات اليومية بما في ذلك التوقيف العشوائي لمسؤولي السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي. وقد

زاد من تفاقم ذلك خلال الأشهر القليلة الماضية تصاعد الغارات الجوية والقصف بالمدفعية والدبابات لقطاع غزة، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج دامية بالنسبة للسكان المدنيين الأبرياء.

وعندما تكلمت في مجلس الأمن بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وفي الجمعية العامة عندما عقدت دورة استثنائية طارئة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعربت عن إدانة اللجنة الشديدة للتوغلات الإسرائيلية في غزة، والاستخدام غير المتناسب بشكل مفرط للقوة والتدمير الهائل والواسع النطاق الذي سببته الأسلحة الثقيلة. ودعت اللجنة أيضا المجموعات الفلسطينية إلى أن توقف إطلاق صواريخ القسام وغيرها من الأسلحة من شمال غزة على إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى قتل اثنين من المدنيين الإسرائيليين وإصابة عدد آخر بجراح خطيرة. وتدين اللجنة بقوة أية أعمال تؤدي إلى قتل المدنيين الأبرياء في كلا الجانبين. وتدعو اللجنة إلى وقف دوامة العنف التي لن تسهم في خلق الظروف المؤاتية لمفاوضات السلام.

إن وقف إطلاق النار في غزة الذي اتفق عليه مؤخرا، وأكده رئيس السلطة الفلسطينية، فخامة السيد محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، دولة السيد إيهود أولمرت، إشارة مرحب بها جدا على أن الجانبين يرغبان في الابتعاد عن العنف ووقف الاقتتال. ويجب أن يتم الالتزام الصارم بوقف إطلاق النار من كلا الطرفين. ولقد تهيأ الآن وضع مؤات جديد، وهذا التقدم الهام يجب تعزيزه بدون تأخير من خلال خطوات سياسية ملموسة تبين عزم كل الأطراف المعنية، بما في ذلك من هم في الميدان، على إعطاء فرصة حقيقية للحوار والمفاوضات.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، ونيابة عن اللجنة، أدعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن أية إجراءات من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار الحالة، ولا سيما الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية والنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك بناء الجدار في الضفة الغربية. وسيكون على إسرائيل أن تتخذ خطوات تؤدي إلى تحسن كبير في الحالة الإنسانية للفلسطينيين، وبخاصة رفع حظر التجول، وتخفيف القيود على حركة الأشخاص والسلع، واستئناف إعادة إيرادات الضرائب الفلسطينية التي احتجزت بطريقة غير عادلة. وقد أظهر العام المنصرم بوضوح أن استخدام القوة واتخاذ الخطوات الأحادية الجانب لن تقربا الطرفين من حل الصراع.

وقد أكدت الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع على مركزية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة. وتواصل اللجنة دعمها لجهود المجموعة الرباعية لفتح الطريق المسدود في العملية السياسية ولاستئناف مفاوضات مفيدة بين الأطراف. ووجدت اللجنة تشجيعا في الخطوات المتخذة من جانب الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول الأعضاء بهدف الدفع قدما بمبادرة السلام العربية.

ودعت حركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وسيكون من المرغوب فيه أن تتلقى هذه الفكرة المزيد من الزخم، وأن يتم تطويرها وفقا للمقترحات الملموسة المقدمة من إسبانيا وفرنسا.

وتؤمن لجنتنا إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة من جانبها، يجب أن تواصل تحمل مسؤوليتها الدائمة إزاء القضية الفلسطينية حتى يتم التوصل إلى حل حقيقي لكل جوانبها. وفي هذا السياق، من الأساسي بصفة خاصة أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى دوره المركزي بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. إن طلب إحاطات إعلامية شهرية

عن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، تعبير عن انشغال المجلس بالصراع. وما نحتاج إليه، مع ذلك، هو العمل الحثيث من أجل وضع قراراته موضع التنفيذ.

وفي آخر المطاف، سيكون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، هو الذي سيؤدي إلى الحل القائم على إنشاء الدولتين – إسرائيل وفلسطين – على أساس حدود ١٩٦٧ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني على النحو الذي حددته الجمعية العامة.

وفي ذلك السياق، أود أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة التي أقرتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتم تعميمها تحت هذا البند من جدول الأعمال، وهي A/61/L.31، A/61//L.32، A/61/L.33، A/61/L.34. واسمحوا لي أولا أن أبلغكم بأن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشاريع القرارات الأربعة: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيراليون إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.31، وسيراليون إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.32، وسيراليون وفنزويلا (جمهورية البوليفارية) إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.33، وأخيرا فنزويلا (جمهورية البوليفارية) إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.34.

وتتناول مشاريع القرارات الثلاثة الأولى عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومهام شعبة الحقوق الفلسطينية، والبرنامج الإعلامي الخاص المعني بالقضية الفلسطينية في إدارة شؤون الإعلام. وتؤكد مشاريع القرارات من جديد أهمية الولايات التي أناطتها الجمعية بتلك الكيانات. وكما كان الحال في السابق، تنوي اللجنة التأكد من أن الموارد المتاحة لها ستستخدم بطريقة فعالة التكاليف لكل الأنشطة ضمن إطار ولايتها.

وأما مشروع القرار الرابع A/61/L.34، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالطرق السلمية“، فيعيد تأكيد موقف الجمعية العامة إزاء العناصر الأساسية لتلك التسوية ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حصلت خلال العام المنصرم. ويشدد مشروع قرار هذا العام بصفة خاصة على الدور المركزي الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يؤديه في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية القضية بالطرق السلمية، ويشجع كل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، بما فيها المجموعة الرباعية، على اتخاذ خطوات فورية لدعم استئناف مفاوضات السلام.

ومشروع القرار الرابع الذي عرضته للتو يبرز المواقف والولايات والبرامج ذات الأهمية الخاصة، ولا سيما في المرحلة الحالية الحرجة. وبالتالي، أدعو الجمعية العامة إلى التصويت مؤيدة لمشاريع القرارات وللأهداف الهامة الواردة فيها.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد فيكتور كاميليري، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيعرض تقرير اللجنة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالانكليزية): بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة الوارد في الوثيقة A/61/35. واسمحوا لي أن ألخص كل فصل من فصول التقرير.

يتضمن الفصل الأول المقدمة، ويحدد الخطوط العريضة لأهداف اللجنة وتصورها العام للأحداث التي وقعت خلال العام.

ويلخص الفصلان الثاني والثالث الولايات التي أناطتها الجمعية العامة باللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة أثناء العام.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والتطورات السياسية ذات الصلة، كما رصدتها اللجنة خلال العام. ويتضمن الاستعراض عقد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وأداء الحكومة الفلسطينية الجديدة القسم في آذار/مارس ٢٠٠٦؛ ورد فعل المجتمع الدولي على نتائج الانتخابات ووقف المساعدة المباشرة، التي كان يقدمها كبار المانحين، عقب الانتخابات؛ واحتجاز إسرائيل تحويلات إيرادات الضرائب الفلسطينية؛ والجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية لحل الصعوبات الداخلية؛ وتصعيد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أسفر عن وقوع ضحايا عديدين بين الفلسطينيين نتيجة لاستخدام إسرائيل القوة غير المتناسبة، وبين المدنيين الإسرائيليين أيضا عقب عمليات التفجير الانتحارية.

ويتناول هذا الفصل أيضا العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة في قطاع غزة، واستمرار تردي الحالة الإنسانية في غزة، ويستعرض قضايا أخرى مثار قلق للجنة، من بينها ”خطة التقارب“، واستمرار بناء الجدار الفاصل، وتوسيع المستوطنات، واستمرار سجن الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية، والحالة المتعلقة بموارد المياه المتاحة للفلسطينيين، والصعوبات الميدانية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الفصل، تدين اللجنة بشدة سياسة وممارسة قتل الفلسطينيين الخارج عن نطاق القانون، وكذلك جميع الهجمات على الإسرائيليين المدنيين في إسرائيل.

ويستعرض الفصل الخامس إجراءات اللجنة. وهو مقسم إلى فرعين رئيسيين. يصف الفرع ألف الإجراءات التي اتُخذت في مجلس الأمن، والبيانات التي أصدرها مكتب اللجنة. ويتضمن أيضا معلومات عن مشاركة رئيس اللجنة في المنتديات الدولية. ويتضمن الفرع باء تفاصيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة وشعبة الفلسطينيين. ويوفر أيضا معلومات عن استمرار الحوار بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي ومنظمات حكومية دولية أخرى.

ويرد في الجزء الفرعي ١ سرد لمختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمت أثناء العام. وتتناول الأجزاء الفرعية ٢ إلى ٧ تعاون اللجنة مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني؛ وأعمال شعبة الفلسطينيين المتعلقة بالبحوث والرصد والمنشورات؛ ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويستعرض الفصل السادس الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام أثناء العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٦٠، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويتضمن آخر فصل من التقرير، الفصل السابع، استنتاجات اللجنة وتوصيتها. وفي هذا الفصل، تعرب اللجنة عن قلق خاص من التوغلات الإسرائيلية في غزة أثناء الشهور الأخيرة، وتأثيراتها المدمرة على الشعب الفلسطيني وعلى آماله في تحقيق السلام. ويذكّر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بأنها ملزمة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، التي تلزم الأطراف بحماية المدنيين أثناء الأعمال القتالية. وتدعو إسرائيل إلى إنهاء توغلاتها في غزة، ووقف العمليات العسكرية الهجومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسحب قواتها إلى مواقعها الأصلية خارج غزة، والإفراج عن جميع أعضاء الوزارة والبرلمان المسجونين وسائر السجناء الفلسطينيين فورا ودون شروط.

وتدين اللجنة بشدة قتل المدنيين الأبرياء من أي من الجانبين، وتندد بالهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو إلى وقف هذه الأنشطة من جانب المجموعات الفلسطينية

المسلحة. وتعارض اللجنة بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود الرامية إلى إكمال بناء الجدار على الأرض الفلسطينية، وكذلك اعتزام الحكومة الإسرائيلية توسيع التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية.

وترحب اللجنة بتوقيع المنظمات الفلسطينية السياسية الكبرى وثيقة الوفاق الوطني، وقرارها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسمية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الشخص المسؤول عن المفاوضات مع إسرائيل. وتدعو المجتمع الدولي إلى التركيز على معالم عملية ومفيدة لإشراك جميع الأطراف من أجل تحقيق وقف متبادل لإطلاق النار ودعم جهود السلام الكبرى التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيها مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وتكرر اللجنة القول إن الحل المتفاوض عليه هو وحده الذي يستطيع تحقيق هدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وتؤكد اللجنة على الإسهام الأساسي الذي تقدمه شعبة حقوق الفلسطينيين في دعم ولايتها التي تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتشدد اللجنة على أن برنامجها المتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام على القضايا المهمة جدا للنهوض بتسوية سلمية للصراع. وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة تركيز المناسبات الدولية التي ستُنظم في عام ٢٠٠٧ تحت رعايتها على عدد من القضايا المحددة.

وتشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني على الجهود التي بذلتها للتمسك بالشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وحشد الرأي العام لمبادراتها الهادفة إلى تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. وتعرب اللجنة عن اعتزامها العمل على إشراك برلمانيين في برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية.

وتطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين مواصلة دعمها في المجال الفني وأعمال الأمانة؛ وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات والأنشطة الإعلامية الأخرى، مثل الاستمرار في توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك تحسين تصميم شكل موقع ”قضية فلسطين“ على شبكة الإنترنت؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتطلب اللجنة استمرار برنامج المعلومات الخاص المعني بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، مع مراعاة المرونة الضرورية وفقا لما تقتضيه التطورات المتصلة بقضية فلسطين.

أخيرا، رغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين، وفي ضوء الصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، تدعو اللجنة جميع الدول إلى الانضمام إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى التسليم بأهمية دورها والتأكيد مجددا على ولايتها بدعمها بأغلبية ساحقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملي في أن يساعد التقرير الذي عرضته للتو الجمعية في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد قدومي (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن امتناني العميق لكم، يا سيدتي الرئيسة،

على قيادتكم الفذة وإدارتكم الممتازة إبان ترؤسكم الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وفي نفس الوقت، يسعدني أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، السفير بول باجي، كما أشكر شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، على جميع جهودهم وأعمالهم الجادة، التي تجعل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني حدثا مهما على صعيد العالم بأسره، ويُحتفل به اليوم في كل بلد تقريبا في جميع أنحاء العالم.

وفي هذه المناسبة الهامة، من الضروري أن نتذكر أنه، بفضل دعم الدول المحبة للسلام، اعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩)، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الذي أكد مجددا حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية.

على مدى عقد الثمانينات، كان دعم الدول الصديقة المحبة للسلام هائلا في التأثير على القرارات الحكومية في الاتجاه الصحيح بغية تحقيق السلام والعدالة في الشرق الأوسط، وكان للقضية الفلسطينية دور محوري في الجهود التي تُبذل لتحقيق السلام والأمن في منطقة العالم العربي والإسلامي والبحر الأبيض المتوسط بأسرها.

وبعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. واعتمد إعلان الاستقلال الذي اعترفت به الجمعية العامة على النحو الواجب في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. واعترف قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ بإعلان دولة فلسطين من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقرر، اعتبارا من ذلك التاريخ، أن تُستخدم في منظومة الأمم المتحدة تسمية ''فلسطين'' بدلا من استخدام التسمية ''منظمة التحرير الفلسطينية''، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة وممارساتها ذات الصلة.

وعلى مدى عقد التسعينات، أُطلقت عدة مبادرات سلام، بدءا بعملية السلام في مدريد عام ١٩٩١، التي أعقبتها اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. وأدى ذلك إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجميع الاتفاقات التي ترتبت عليها، مثل اتفاق مزرعة واي واتفاقات طابا.

ويجدر أيضا ملاحظة أن منظمة التحرير الفلسطينية سارعت دائما إلى قبول معظم مبادرات السلام الدولية التي اقتُرحت، ولذلك، فإن المسؤولية عن الفشل وعدم تنفيذ معظم مبادرات السلام لا تقع على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي مستهل هذا القرن الجديد، اعتمد ملوك ورؤساء الدول العربية بالإجماع مبادرة السلام العربية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في بيروت عام ٢٠٠٢. وأعقب ذلك خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وتحديدا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - وهي خطة من المفروض أن تُنفذ تحت رعاية هذه المجموعة، ولا تزال حتى الآن الإطار الرئيسي المعترف به دوليا لتحقيق تسوية سلمية.

الولايات المتحدة هي التي وضعت خارطة الطريق في عام ٢٠٠٣، ولكنها وُلدت ميتة نتيجة تحفظات شارون الأربعة عشر، أعقبتها خمس ضمانات قدمها الرئيس بوش لشارون في عام ٢٠٠٤. وهذا أعاق تحقيق هذه المبادرة ومكّن إسرائيل من مواصلة سياستها الأحادية الطرف، التي اعتبرت أن القيادة الفلسطينية ليست شريكا.

إن النهج السلبي تجاه السلام، الذي انتهجته الولايات المتحدة وإسرائيل، أدى إلى وضع الرئيس الراحل عرفات قيد الإقامة الجبرية لما يزيد على سنتين قبل وفاته في ظل ظروف مثيرة للشبهة، توحي بأنه سُمّم. ولم تُخصص جهة دولية لإجراء تحقيق في وفاته، على الرغم من أن عدة بيانات وإعلانات إسرائيلية وصفته بأنه العقبة الرئيسية أمام السلام، ودعت إلى إزالته وزواله. وتجاهلت في عملها هذا حقيقة أن عرفات ورابين، شريكه الرئيسي في عملية السلام، مُنحا في عام ١٩٩٣ جائزة نوبل للسلام. وقد اغتال الإسرائيليون رابين أيضا. والضمانات التي قدمها الرئيس بوش لشارون في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أحد أحدث الأمثلة على نهج الولايات المتحدة الغامض تجاه السلام.

وبحلول عام ٢٠٠٣، بدلا من أن تبدأ إسرائيل بتنفيذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق تسوية سلمية وفقا لخارطة الطريق، كثفت أعمال البناء في جدار الفصل العنصري، الذي يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتحديدا، اتفاقية جنيف الرابعة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٣، بعد أن فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار ملزم بشأن هذه المسألة. وبعد إصدار تقرير الأمين العام (A/ES-10/248) المتعلق بتجاهل إسرائيل لذلك القرار، اجتمعت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في دورة استثنائية طارئة - استنادا إلى القرار ٣٧٧ ألف (د-٥) لعام ١٩٥٠، المعنون ''متحدون من أجل السلام''. وشهدت تلك الجلسة اتخاذ القرار دإط-١٠/ ١٤، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن هذه المسألة.

وابتدأت جلسات الاستماع التي عقدتها المحكمة المتعلقة بالجدار في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وانتهت بإصدار المحكمة فتوى في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، دعت إلى وقف بناء جدار الفصل فورا. ويبلغ ارتفاع هذا الجدار ٨ أمتار، وهو مصمم ليمتد على مدى ٨٠٠ كلم، حيث يفصل القرى والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض، ويحرم المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، ويحرم جميع السكان من الوصول إلى مواردهم المائية. وإذا اكتمل بناء الجدار، سيكون له تأثير خطير على حياة ومعيشة نحو مليون مدني فلسطيني، وسيؤدي إلى ضم ٥٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعت الفتوى أصدقاء إسرائيل إلى اعتبار هذه الدولة خارجة عن القانون في حال عدم امتثالها. ولكن بالرغم من صدور هذه الفتوى من أعلى هيئة قضائية دولية، تابعت إسرائيل تنفيذ خطتها، والجدار، الذي كان طوله ١٨٥ كيلومترا عام ٢٠٠٤، فامتد حتى أصبح طوله ٣٨٨ كيلومترا بعد سنتين من ذلك. وقد حمل هذا عددا من منظمات حقوق الإنسان على توجيه رسالة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطلب إلى الأمين العام أن يدعو إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، التي ستدعو إلى العمل بفتوى محكمة العدل الدولية، بسبب عدم امتثال إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي وعدم احترامها الكلي لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والاستهتار التام بها.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، قرر الجيش الإسرائيلي العمل من طرف واحد بإخلاء مستوطناته وإعادة نشر قواته العسكرية في غزة. وفي حين أن الجيش ادَّعى أنه ينسحب، كان في الواقع يحافظ على سيطرته جوا وبحرا وعلى جميع مداخل غزة البرية، محاصرا اقتصادا قوَّضت الحرب دعائمه فعلا، وسكانا أفقرتهم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أصدر دبلوماسيون يقيمون في القدس ورام الله تقريرا عن الحالة

العصيبة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس، مستنتجين أن ''أنشطة إسرائيل في القدس تشكل انتهاكا لالتزاماتها في خارطة الطريق وللقانون الدولي، في آنٍ معا''. وفيما تواصل إسرائيل خنقَ مدينة القدس المقدسة، تقوم بتنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضمّ وادي نهر الأردن، بطرد سكانه الفلسطينيين من الوادي.

وقد اتُّخذت كل هذه الإجراءات بما يوافق خطة أولمرت، التي سماها خطة ''التقارب''، والتي تعني، في الواقع، التقارب نحو حدود دائمة في المستقبل المنظور. وتشمل خطة تقارب أولمرت الإبقاء على بعض مجموعات المستوطنات، مع إخلاء غيرها من مستوطنات الضفة الغربية.

وطوال عام ٢٠٠٥، تزايد القمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على جميع الجبهات. وقد كانت عمليات الاعتقال والاغتيالات المستهدفة ممارسات يومية، كما أنه لا يزال أكثر من ١٠ ٠٠٠ سجين سياسي فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، في حين ترفض إسرائيل الإفراج عنهم أو إعادة النظر في قضاياهم، عن طريق المفاوضات.

ولذلك، كان من الأمور المحتمة التأكيد أن ظروف الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تتحسن، بل تردَّت طوال عقد من المفاوضات الشاقة والشائكة منذ الشروع في عملية طويلة، لم تتوصل إلى نتيجة، بدأت بمبادرة مدريد عام ١٩٩١، تلتها اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وكل ما يتصل بذلك من اتفاقات أخرى.

وعلى نقيض جميع الاتفاقات ومبادرات السلام، تزايد بناء المستوطنات وتوسُّعها طوال فترة حكومة آرييل شارون، مما أدى إلى تقويض مكسب رزق الفلسطينيين بجرف مليون شجرة زيتون وتدمير البساتين و ١٧ ٠٠٠ بيت فلسطيني، وتقييد تنقُّل سكانٍ حلَّ بهم الفقر أصلا وحرمانهم من كل وسيلة من وسائل العيش، بما أفضى إلى ارتفاع معدل البطالة ارتفاعا لم يسبق له مثيل، إذ بلغ ٨٧ في المائة في أرض فلسطين المحتلة.

وقد زادت عملية خنق السكان هذه، فيما كانت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تختلق كل أنواع الأعذار لكي تراوح عملية السلام مكانها، وفي نفس الوقت، ما كانت تضطلع بمختلف الولايات أو تتقيد بالمُهل الزمنية، متبعة سياسة تأجيل دائم للمفاوضات، بغرض تجنب الشروع في مفاوضات الحل النهائي، وجاعلة من تحقيق حل تواجد الدولتين هدفا مستحيل المنال.

ومما يؤسف له أن هذا التأجيل لعملية السلام وهذه العرقلة ما زالت توافق عليها، بل تعززها سياسة الولايات المتحدة الازدواجية، التي – فيما هي تشجع مبادرات سلام شتى وتعرض أن تعمل راعيةً للسلام أو سمسارةً له – ما فتئت توافق على عمليات التأجيل الإسرائيلية وتحفظاتها وعدم تقيُّدها بجميع هذه المبادرات، وتشجعها.

وقد شهد عام ٢٠٠٥ تجريب الولايات المتحدة صيغا جديدة للانتخابات الديمقراطية، وفرض انتخابات على الطريقة الأمريكية على سكانٍ أرهقتهم معاناة ما يناهز ٤٠ عاما من الاحتلال، بدلا من استخدام سطوتها لغرض تسويةٍ طال انتظارها، تقتضي، وفقا لكل قرارات الأمم المتحدة، انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويؤكد بوضوح قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) خاصة، على عدم جواز القبول بحيازة أراضٍ بالحرب، وهو يدعو منذ عام ١٩٦٧ إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ تم احتلالها نتيجة الصراع إلى جانب سلسلة من التدابير الأخرى اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية.

ويبدو أن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بناءً على إصرار

الولايات المتحدة وإلحاحها، بصرف النظر عن أولوية إنهاء الاحتلال، كانت ضربة قاسية لأحلام الولايات المتحدة في قيادة جديدة خانعة، تتّبع سياسة تختلف عن السياسة التي كان ينتهجها الرئيس القائد الراحل عرفات.

وعلاوة على ذلك، أثبتت نتائج آخر انتخابات في الحقيقة أن قراءة الولايات المتحدة للوقائع على أرض فلسطين المحتلة كانت خطأ كليا وأن السكان الفلسطينيين الذين افتقروا قد أصابهم الإحباط من جراء أعوام طويلة من مفاوضات بلا جدوى، ولا طائل، أدت إلى تردِّي حالتهم إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا. وكان الجدار يمتد طولا؛ كما كانت الحواجز على ازدياد؛ وكانت عمليات الاغتيال، مع كل ما يلازمها من أضرار جانبية – بما في ذلك قتل الأطفال الأبرياء – على ارتفاع؛ ولم يتم الإفراج عن المساجين الذين يتجاوز عددهم الـ ١٠ ٠٠٠، القابعين في زنزانات إسرائيل؛ وتم اقتلاع أكثر من مليون شجرة زيتون وتدمير ١٧ ٠٠٠ مسكن؛ كما أُطيح بالرئيس الراحل عرفات، ذلك القائد الذي رضِيَ بكل التنازلات المطلوبة، المفروضة على القيادة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو.

ولم يطرأ أي تحسن على الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ؛ وفي الحقيقة، تفاقم الأوضاع سوءا. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دراسة معنونة ”الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب“، تدعو إلى إعداد استراتيجية دولية لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني بعد ٤٠ عاما من الاحتلال، واتباع سبيل التنمية المستدامة، وإنشاء الدولة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صدرت وثيقة للأمم المتحدة بعنوان”تقييم مستقبل المخاطر الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة“، محذرة من مغبة حالة إنسانية بالغة التردي للشعب الفلسطيني في الأشهر القادمة.

وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أصدرت المجموعة الرباعية إعلانا يشير إلى الجوانب المادية على الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من قبيل الظروف الإنسانية والاجتماعية الكارثية والمتدهورة. ولئن أخذ الإعلان كل العناصر الايجابية بالحسبان، بما فيها تلك الواردة في إعلان المجموعة الرباعية، فإنه لم يبيّن على وجه التحديد أن السبب الرئيسي لتدهور تلك الأوضاع يمتثل في استمرار احتلال إسرائيل المزري.

وعلى الرغم من كل التحذيرات التي أصدرتها الأطراف المسؤولة التي تمثل الشرعية الدولية في الجزء الأول من عام ٢٠٠٦، فيما يتعلق بزيادة تردي الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالنظر إلى سياسة العقاب الجماعي المفروضة على شعب مدني اعزل، فان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واصلت فرض سياسة التجويع المتعمد، معاقبة الشعب الفلسطيني لمجرد انتخابه لممثليه المختارين، وصادف أن ذلك لا يروق للأسف لإسرائيل والولايات المتحدة. وهاتان السلطتان اللتان تتسمان بدرجة رفيعة من الأخلاق لديهما الحرية بالطبع لاختيار ممثليهما، حتى وإن كانوا من المحافظين الجدد، أو الإنجيليين المغالين أو العنصريين الذين ينادون بالتطهير العرقي، كما فعل الوزير الإسرائيلي للشؤون الإستراتيجية الجديد ، آفيغور ليبرمان، وآخرون.

وعلى الرغم من تدهور الحالة الإنسانية ، ارتكبت القوات العسكرية الإسرائيلية مجزرة إرهابية نكراء استهدفت مدنيين فلسطينيين أبرياء عزّل محاصرين على شاطئ غزة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عندما دمرت أسرة فلسطينية فقيرة برمتها كانت تتنزه على الشاطئ، مخلفة طفلة صغيرة يتيمة وهي الوحيدة التي كُتب لها البقاء. وقد ارتكبت هذه المجزرة بدون أي سبب منطقي واضح، باستثناء ربما إضرام نيران الحرب من جديد في قطاع غزة المنكوب بالفقر وفي الوقت نفسه تقديم ذريعة لإعادة احتلال الأرض التي كان شارون قد سحب منها جيشه قبل أشهر.

ولذلك اكتست الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أبعادا كارثية على الصعد السياسية والاقتصادية والإنسانية بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حين حاولت مجموعة يائسة من المقاتلين الفلسطينيين على نحو منفرد تخفيف الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بالهجوم على صوفا وكرم سالم، إحدى نقاط التفتيش المستخدمة لتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني. وأسفر ذلك عن مقتل جنديين إسرائيليين واختطاف جندي ثالث. وكان المقاتلون يأملون في الحصول على مكسب عن طريق الاحتفاظ بأسير حرب في التبادل القانوني للأسرى بين الجانبين. ونحن نتكلم هنا عن جندي إسرائيلي واحد، بينما يقبع ١٠ ٠٠٠ مدني فلسطيني في سجون إسرائيل.

وبدلا من السعي إلى نزع فتيل الأزمة بقبول الإفراج عن ١٠ ٠٠٠ سجين، بمن فيهم النساء والأطفال الذي لا يزالون قابعين في السجون على مدى أعوام بل وحتى عقود، مقابل جندي إسرائيلي واحد – رجل عسكري – قررت إسرائيل مرة أخرى المضي في ارتكاب المزيد من جرائم الحرب، إذ شنت مرارا وتكرارا غارات على الهياكل الأساسية المدنية في قطاع غزة المنكوب بالفقر أصلا وقصفتها، ناسفة منازل وجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية. ووفقا للمادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن تلك الأعمال تشكل جريمة حرب، حيث أنها تنص بوضوح على حظر استخدام تجويع السكان المدنيين ومهاجمة وتدمير سبل العيش الحيوية اللازمة لبقاء المدنيين كوسيلة للقتال.

وفي ١٣ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة للنظر في اعتماد مشروع قرار من شانه إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف عن طريق تبادل يشمل الأسرى الفلسطينيين، والدعوة إلى وقف إطلاق النار ووقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تكرمت واستخدمت حق النقض ضد المشروع. ولقد فاقم ذلك من سوء الأوضاع بالطبع وأدى إلى زيادة العنف بمعدلات لم يسبق لها مثيل في غزة. وفي الوقت ذاته، اتبعت إسرائيل سياسة الاختطافات المنتظمة لأعضاء منتخبين من المجلس التشريعي الفلسطيني، مما يشكل انتهاكا آخر فاضحا للشرعية الدولية.

وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قرر مقاتلون لبنانيون من حركة المقاومة اللبنانية اختطاف جنديين إسرائيليين من جيش الاحتلال الإسرائيلي – الذي لا يزال يحتل مساحات من الأراضي اللبنانية والذي يضايق باستمرار السكان المدنيين في جنوب لبنان – آملين مرة أخرى التوصل إلى صفقة عادلة لتبادل الجنديين المختطفين مقابل الأسرى اللبنانيين.

ومرة أخرى، اختارت إسرائيل مسار الحرب والدمار بدلا من الدخول في مفاوضات سلمية من اجل تبادل الأسرى، وقررت خوض غمار حرب مدمرة لم يسبق لها مثيل ضد المدنيين اللبنانيين بأسرهم.

إن فشل إسرائيل في بلوغ أهدافها في لبنان بعد تدميره نهائيا أدى إلى قبول الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي دعا إلى وقف القتال في لبنان بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ودعا القرار في الفقرة ١١ منه الحكومة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى نشر قواتها في جنوب البلد ورخص لها بذلك، ودعا حكومة إسرائيل، بموازاة ذلك، إلى سحب كل قواتها من جنوب لبنان عند الشروع في إعادة نشر القوات.

وتلت ذلك مجموعة من التفسيرات بشأن القرار، والتفسير السائد حاليا هو أن الولايات المتحدة وافقت عليه لكي تحفظ ماء وجه الجيش الإسرائيلي، وليس من أجل حماية السكان المدنيين اللبنانيين. ولكن ما زال هناك توافق في الآراء لدى المجتمع الدولي على الحاجة إلى قرار مواز

للأراضي الفلسطينية، بحيث يدعو هذا القرار إلى وقف إطلاق النار، ووقف كل العمليات العدائية وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية المعترف بها، أو على الأقل إلى حدود متفق عليها.

ولكن ما يحدث فيما يتعلق بالفلسطينيين هو العكس تماما. إن ما يجري كنشاط يومي هو غارات إسرائيلية وعمليات توغل وقتل مستهدف واعتقالات وعمليات اختطاف مسؤولين منتخبين، ووصلت تدابير العنف هذه ذروتها خلال مذبحة بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عندما قتلت النساء والأطفال الأبرياء وهم نيام في بيوتهم تحت دمار الغارات الإسرائيلية التي لم تتوقف.

ومرة أخرى استخدمت الولايات المتحدة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر حق النقض ضد قرار آخر يدعو إلى وقف الأعمال العدائية، كما يدين المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل في بيت حانون.

ولكن الجمعية العامة – التي اجتمعت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة – اتخذت، بأغلبية ١٥٦ صوتا مؤيدا، قرارا يدين المجزرة، وبرهنت بذلك، مرة أخرى، على أن جميع أمم العالم الحرة والمحبة للسلام تقف إلى جانب العدالة والإنصاف ولا تقع في شرك الانحياز والجانب الأحادي والكيل بمكيالين، وهو ما عبر عنه استخدام حق النقض من جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

ومن الجدير بالذكر، إضافة إلى ذلك، أن مجلس حقوق الإنسان اتخذ مرتين قرارات تدعو إلى إيفاد بعثات تقصي حقائق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من رفض إسرائيل المستمر لتلك البعثات. وكان آخر هذه القرارات قد اتخذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

إن عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها وميلها إلى الإذعان لمختلف أساليب خلق الانقسام التي تستخدمها الولايات المتحدة وإسرائيل، أثارا إحساسا بخيبة الأمل لدى جميع الفلسطينيين إزاء دور الأمم المتحدة بصفتها صانعة سلام وحافظة سلام بالنسبة لقضية فلسطين – وهو الدور الذي أدته منذ العام ١٩٤٧.

ولذا نرى من الضروري في هذه المرحلة أن نوجه اهتمام أعضاء المجموعة الرباعية إلى بعض الشوائب المنطقية فيما يتعلق بالإيحاء بأن حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية الحالية المنتخبة بطريقة ديمقراطية – وهي حكومة جرى انتخابها في ظل مراقبتهم – مسؤولة عن استمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن فشل عملية السلام، ويغفلون بذلك حقيقة أن الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالا أراض محتلة وأن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تستمر في اتخاذ كل أنواع الإجراءات العنيفة والقمعية ضد السكان المدنيين العزل.

وعلى الرغم من انصياع منظمة التحرير الفلسطينية لجميع الشروط الواردة في مختلف مبادرات السلام، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واصلت كل أنواع السياسات القمعية والعقوبات الجماعية ضد السكان الفلسطينيين العزل، بدءا بكسر العظام وبعد ذلك سياسة الاغتيالات والاعتقالات والتوقيف الاحترازي والحصار العسكري والحواجز غير الإنسانية، وأخيرا بناء جدار الفصل العنصري، الذي حولت قبضته الخانقة المدن والبلدات الفلسطينية إلى زنزانات جماعية وغيتوات هائلة.

والمؤسف أن المجموعة الرباعية التي تتحمل المسؤولية عن تنفيذ خارطة الطريق الصادرة في عام ٢٠٠٣، أخفقت بوضوح في بذل الجهود اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

وما تقوم به من أفعال لا يتجاوز البيانات الكلامية والاجتماعات والبيانات الصحفية التي لا تؤدي إلى نتائج.

وعلى الرغم من الموقف الإيجابي والمشجع للاتحاد الروسي، أحد الشركاء الرئيسيين في المجموعة الرباعية، الذي عبر دائما عن موقف ثابت ومبدئي مؤيدا العدالة والسلام في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من المواقف الأخيرة لمختلف البلدان الأوروبية، كإسبانيا وإيطاليا وفرنسا، التي قدمت مؤخرا مبادرة جديدة لعقد مؤتمر دولي، فإن أي تدابير حقيقية وعملية لإنهاء الاحتلال ما زالت متوقفة حتى الآن. ولم يوجه أي ضغط حقيقي على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لكي تنفذ الجانب الخاص بها من الاتفاقات، بالرغم من أن الأمم الأوروبية لديها السلطة المعنوية والمادية للقيام بذلك.

إن استخدام البلدان الأوروبية للمعايير الأخلاقية غير المنصفة والمصطلحات التي تساوي في كثير من الأحيان بين الضحية والجلاد، وبين السكان الواقعين تحت الاحتلال والقمع وجيش الاحتلال الإسرائيلي، وهو رابع أقوى جيش في العالم – ناهيك عن حقيقة أن إسرائيل قوة نووية – يسبب الإحباط للشعب الفلسطيني. وفي حقيقة الأمر، يعاني الفلسطينيون ليس من نتائج الاحتلال والفقر فحسب، بل أيضا من ظلم نظام عالمي جديد، لا يكتفي بالخلط بين المعتدي والمعتدى عليه، بل أيضا يضع اللوم على الطرف الأضعف ويتهمه بالأعمال الإرهابية، ولا يجرؤ على أن يصف بالأعمال الإرهابية الأعمال القتالية الفتاكة والمدمرة التي تقوم بها جيوش قوية ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية، ويتجاهل الفارق القانوني بين مقاومة الاحتلال والإرهاب.

ومرة أخرى، من الضروري الإشارة إلى أن مسؤولية الفشل في تنفيذ خارطة الطريق، التي كان من المفترض أن تصل إلى مرحلتها النهائية في عام ٢٠٠٥ – وأجلها الرئيس بوش حتى عام ٢٠٠٩ – لا تقع على عاتق الجانب الفلسطيني، لأن المبادرة ولدت ميتة بسبب تحفظات شارون الأربعة عشر، التي أشرت إليها سابقا، وبسبب التأكيدات التي منحه إياها لاحقا الرئيس بوش ذاته في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لكي يضمن إعادة انتخابه.

إضافة إلى ذلك، من الضروري التأكيد، في هذه المرحلة الحرجة، على حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بالإضافة إلى مبادرات السلام الرئيسية، ولا سيما خطة خارطة الطريق الأخيرة. وما زالت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل بقوة للشرعية الدولية والقانون الدولي، وما زالت تؤمن إيمانا راسخا بقدرة المجموعة الرباعية – التي تمثل القوى الكبرى عسكريا ومعنويا في عالم اليوم – على تنفيذها من خلال انصياع الطرفين الرئيسيين في الصراع، وأعني منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الرئيسي للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل، التي تملك القدرة بوصفها القوة القائمة بالاحتلال والطرف الأقوى في الصراع، وتتحكم بشكل رئيسي بوسائل حل الصراع.

وعلى هذا الأساس، نرى من غير الضروري، وربما من غير المجدي أن يركز المجتمع الدولي كل هذه الجهود الكبيرة وكل هذه الطاقات للضغط على حكومة السلطة الفلسطينية، وهي حكومة محلية ولا تملك سوى سلطات محلية محدودة، من خلال فرض كل أشكال العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني ككل، بدلا من توحيد الطاقات لحل جوهر المشكلة من خلال الدعوة إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية وتخليص الشعب الفلسطيني من كل الآلام التي يعانيها.

لقد جئنا اليوم إلى الأمم المتحدة، وما زلنا نحمل غصن الزيتون، كما فعل رئيسنا الراحل في عام ١٩٧٤.

لكنّ الأحداث الأخيرة وكذلك التشكيلة الحالية للقوى، أثبتت أننا بحاجة إلى أكثر من حسن النوايا لتحقيق السلام. إننا بحاجة إلى موقف صلب وعمل جاد كي نستطيع تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة في نهاية المطاف على نحو يفي بالمراد. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنّ الأمم المتحدة قادرة على حماية الشعب الفلسطيني، الذي ما زال يعاني، وذلك بالإصرار على نشر قواتها في الأرض الفلسطينية. إن المنظمة تقوم بهذا في أجزاء أخرى من العالم، مثل السودان، حيث تصر الآن على نشر قواتها هناك ضد إرادة الحكومة السودانية. وتقوم بذلك رغم قصر فترة الصراع هناك مقارنة بطول المعاناة وجرائم الحرب التي ارتُكبت بحق الشعب الفلسطيني خلال السنوات الأربعين الماضية.

ولذا، فإننا نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لقضية السلام الفلسطينية كي نستطيع أن نرى في سنة ٢٠٠٧، التي تصادف مرور أربعين عاما على الاحتلال، تقدما على طريق التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، تسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة وذات السيادة. وأخيرا سيتيح هذا لهم ولجيرانهم العيش في سلام ووئام، وسيكون ذلك في مصلحة سلام العالم واستقراره وأمنه.

وأتمنى السلام لجميع الوفود في العام القادم.

السيدة نيونيث مردوشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الثانية لرحيل ياسر عرفات. لقد رحل الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني قبل أن يتحقق حلمه وحلم شعبه. وفي اليوم نفسه، وفي احتفال تذكاري عند ضريحه، قال الرئيس الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، إنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في ظل الاحتلال والاستعمار.

المؤسف أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ما زالت هدفا يصعب جدا تحقيقه بسبب الاحتلال الإسرائيلي. واليوم نحتفل بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني؛ وهذا يوم يؤكد فيه المجتمع الدولي من جديد دعمه للجهود التي يبذلها هذا الشعب البطل من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والحصول على الاستقلال.

لقد استمرت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في التدهور خلال الأشهر القليلة الماضية. وسببت الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة حتى المزيد من الموت وتفاقم الوضع الإنساني بشكل كبير، وكان آخر الأمثلة مذبحة بيت حانون، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التي راح ضحيتها ١٩ فلسطينيا، كان بينهم ثمانية أطفال وسبع نساء إلى جانب ٥٥ من الجرحى.

ونظرا لخطورة هذه الأحداث وعدم تحرك مجلس الأمن بسبب استعمال أحد أعضائه الدائمين حق النقض، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في هذه المسألة. والقرار الذي اتخذته في تلك المناسبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف فورا عملياتها العسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وسحب قواتها فورا من داخل قطاع غزة إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ وأيضا يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالالتزام الدقيق بواجباتها ومسؤولياتها حسب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، فيما يتعلق باحترام الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

ويطلب القرار كذلك إلى الأمين العام تشكيل بعثة لتقصي الحقائق لتقوم بالتحقيق في الهجوم الذي وقع على بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأن ترفع اللجنة تقريرا إلى الجمعية العامة خلال ٣٠ يوما. ونحن بانتظار نتائج ذلك التحقيق، ونشدد على ضرورة الالتزام الكامل بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بكل جوانبه.

إنّ حركة عدم الانحياز تعرب عن قلقها البالغ إزاء التدهور المتواصل في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة نتيجة استعمال القوة المفرطة والعشوائية وغير المتناسبة من قِبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

إنّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وعزل قطاع غزة، تتفاقم خاصة بعد أن قامت إسرائيل من جانب واحد بتنفيذ خطة الفصل. ولذا، تدين حركة عدم الانحياز استمرار فرض السياسات غير القانونية والعقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني. كما يجب على إسرائيل أن توقف احتلالها وممارساتها غير الشرعية وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناء الجدار الذي يهدف إلى الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية وضمها وتغيير التركيبة الجغرافية والسكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد الحركة من جديد مطالبتها إسرائيل بالوقف الفوري للعمليات العسكرية وأعمال العنف والاستفزاز، وكذلك وقف القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. وتطالب الحركة بأن تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية من قطاع غزة، وأن تضطلع إسرائيل بمسؤوليتها عن إصلاح الأضرار التي ألحقتها بالهياكل الأساسية في قطاع غزة، وأن تفرج فورا عن جميع المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين منذ ٢٨ حزيران/يونيه.

وإننا نحث جميع الدول والمجتمع الدولي ككل على تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية الطارئة للشعب الفلسطيني وذلك للتخفيف من أزمَتيْه المالية والإنسانية.

إن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحث مرة أخرى مجلس الأمن على أن يضطلع بمسؤولياته وأن ينفذ قراراته وأن يتخذ الخطوات اللازمة كي تحترم إسرائيل القانون الدولي وتضع حدا لاحتلالها وممارساتها غير الشرعية وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإنه لمن غير المقبول أن يواصل مجلس الأمن إخفاقه في الاضطلاع بمسؤوليته الدائمة عن قضية فلسطين، بينما تبقى القضية دون حل من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي. إن التدابير أحادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تمثل تهديدا خطيرا لآفاق السلام وإنجاز اتفاق تفاوضي على أساس حل الدولتين.

وحركة عدم الانحياز ستواصل مؤازرة الشعب الفلسطيني وزعامته بقصد وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه والى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونؤكد من جديد التزامنا الذي لا يحيد بحل عادل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة سيادته في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد غرونبرغ (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البَلَدان المنضمان للاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبُلْدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود

وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختنشتاين، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت لإقرار وقف متبادل لإطلاق النار في غزة. إنها خطوة أولى واعدة على الدرب المؤدي إلى سلام مستدام. ونهيب بكلا الطرفين أن يتقيدا تقيدا صارما بالتزاماتهما وأن يتجنبا الإجراءات المتسرعة التي يمكن أن تعرض للخطر التقدم نحو فترة من الهدوء يمكن إدامتها. ويشجع الاتحاد الأوروبي الطرفين على السعي إلى تمديد وقف إطلاق النار في الضفة الغربية.

ويحث الاتحاد الأوروبي الفلسطينيين على العمل في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة تعتمد برنامجا سياسيا يعبر عن مبادئ المجموعة الرباعية ويسمح بالتفاعل المبكر. ومن شأن حكومة وحدة وطنية أن تكون شريكا للمجتمع الدولي دعما لإعادة إطلاق عملية السلام.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن شديد قلقه حول تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشدد على أهمية أن ينفذ الطرفان كلاهما اتفاق الانتقال والوصول، المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وندعو إسرائيل أيضا إلى أن تحترم اتفاقاتها السابقة وأن تفي بواجباتها بموجبها. ونصر على الأهمية الخاصة للتشغيل الاعتيادي لمعابر غزة، لا سيما معبر رفح، وندعو إسرائيل إلى أن تبذل قصارى جهدها لكفالة أن تفتح المعابر وأن تظل مفتوحة. ونكرر أيضا دعوتنا إلى إسرائيل بأن تستأنف على الفور نقل الضرائب والدخول من الرسوم الجمركية الفلسطينية المحتجزة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي نيته المساهمة بهمة في عمل المجموعة الرباعية لإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها بسرعة، بغية تحقيق التقدم صوب تسوية شاملة على أساس خارطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزامات المقطوعة في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٥. ويجب أن يتم هذا بتعاون وثيق مع الشركاء العرب. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم كامل دعمه للطرفين في هذا الصدد.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيده بأنه لن يعترف بأي تغييرات لحدود ما قبل ١٩٦٧، بخلاف تلك التي يتفق الطرفان كلاهما عليها. ونذكّر بالحاجة الملحة إلى إحراز تقدم صوب تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بحل الدولتين الذي تجسده خارطة الطريق ووافقت عليه الأطراف كافة، بما يتمخض عن دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتلاصقة الأطراف وذات سيادة ومستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها وآمنة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أعبر لكم عن شكرنا وتقديرنا لحسن إدارتكم لهذا الاجتماع الهام. كما لا يفوتني أن أثمّن الجهود الدؤوبة التي يبذلها سعادة السفير بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعضاء اللجنة الآخرون، والتي ترمي إلى نصرة عدالة القضية الفلسطينية، مجددين بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تضامن ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وشعبا، للشعب الفلسطيني الشقيق، ولمسيرة نضاله العادل، حتى تحقيق كافة تطلعاته المشروعة في إزالة الاحتلال عن وطنه، وفي تقرير المصير أسوة بشعوب العالم.

إن المتتبع لمراحل تطورات القضية الفلسطينية، منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، الذي تم بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية

وإسرائيلية، ومرورا بصدور سلسلة القرارات الأخرى، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وغيرها من الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي جميعها تؤكد على مفهوم إنشاء هاتين الدولتين بالمنطقة، لا بد وأن ينتابه الشعور بخيبة الأمل نتيجة لتواصل سياسات العرقلة التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حتى تاريخ هذا اليوم. كما لا بد وأن يشعر بالأسف إزاء استمرارها في تصعيد عدوانها وتدابير احتلالها وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني الأعزل، بما في ذلك استمرار ارتكابها لأفظع جرائم الإبادة الجماعية والعدوان المسلح، وهدم منازله والتدمير المنهجي لممتلكاته وبنية مؤسساته الوطنية التحتية، فضلا عن تدابير اعتقالها التعسفي للآلاف من السكان، وفرض تدابير من الحصار الكامل على مدنه وقراه، وعزله عن العالم الخارجي، ومنع وصول المساعدات الغذائية والطبية والغوثية له.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر كل هذه الإجراءات غير القانونية، التي تواصل انتهاجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني، تجسيدا لحقيقة نواياها التوسعية الرامية إلى تكريس حالة احتلالها للأراضي الفلسطينية. وإلا كيف يمكن للضمير الإنساني العالمي أن يفسر تزامن إجراءات هذا العدوان مع قرار الحكومة الإسرائيلية الرامي إلى تعطيل مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وتوسيع حملة استيطانها غير القانونية المحمومة في هذه الأراضي الفلسطينية والعربية، وخصوصا في مدينة القدس الشريف، وتغيير طابعها العربي والديمغرافي والقانوني، والعبث بمقدساتها، وفرض معالم حدودها بصورة باطلة على حساب حقوق سكانها الأصليين، قبل البدء بمفاوضات الوضع النهائي، وذلك في أخطر انتهاك فاضح لجميع قرارات الشرعية الدولية.

إننا إذ نعرب عن قلقنا لاستمرار عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن تفعيل قرارات الأمم المتحدة القاضية بمواجهة هذه الانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية، التي ساهمت في تعزيز حالة البؤس واليأس الراهنة بين الأوساط الفلسطينية والعربية، نؤكد اليوم مرة أخرى على المسؤولية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، تماشيا مع سلطته النابعة من الميثاق، إزاء معالجة جوانب القضية الفلسطينية التي نعتبرها لب الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط. كما ونؤكد على أن التسوية العادلة والدائمة والشاملة لن تتحقق من خلال استمرار صمت المجتمع الدولي إزاء تكرار هذه الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنما من خلال اتخاذه لجملة من الإجراءات الضاغطة على إسرائيل لحملها على الانسحاب الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في إطار ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وتفاهمات شرم الشيخ، ومبادئ خارطة الطريق. كما نشدد في هذا السياق كأولوية على ما يلي:

أولا، توفير الحماية الدولية اللازمة والعاجلة للشعب الفلسطيني، وإنشاء آلية خاصة للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية الأخيرة، ووضع نظام لمنع إفلات الأشخاص المسؤولين عنها من العقاب، بما في ذلك تحميلهم أعباء التعويضات اللازمة للمتضررين من جراء أعمالهم.

ثانيا، مطالبة إسرائيل بالوقف العاجل لجميع حالات الإغلاق وتدابير فرض الحصار ومنع التنقل وحركة البضائع في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، فضلا عن الإفراج العاجل عن عشرات المعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء الحكومة الفلسطينية.

ثالثا، إدانة المجتمع الدولي لجميع الأنشطة الاستيطانية والإجراءات أحادية الجانب الأخرى التي اتخذتها إسرائيل في جميع الأراضي الفلسطينية وبصفة خاصة في مدينة القدس الشرقية، ومطالبتها بإزالتها على الفور، امتثالا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية العاشرة، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤.

رابعا، مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإلغاء جميع قوانينها وولايتها وإدارتها التي فرضتها على مدينة القدس الشريف، بما في ذلك ما يسمى بالقانون الأساسي القاضي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وإقامة البعثات الدبلوماسية فيها، وتقييد حركة سكانها العرب الأصليين، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، والعبث بأماكنهم المقدسة، ومنعهم من الوصول إليها وممارسة عقائدهم الدينية، بما في ذلك إجراءات عزل هذه المدينة عن الأراضي العربية، وذلك باعتبار أن جميع الإجراءات الإسرائيلية هذه لاغية وباطلة وغير قانونية، وتضر بحياة الفلسطينيين، ومقومات إقامة دولتهم المستقلة القابلة للاستمرار بالمنطقة.

خامسا، قيام جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الدول المانحة الرئيسية باستئناف تقديم كافة المساعدات السياسية والاقتصادية والإنسانية والتقنية الكافية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إنجاح مشروع حكومتها الوطنية الجديدة، وتلبية الاحتياجات العاجلة لشعبها الفلسطيني، من أجل التخفيف من أزمته الإنسانية المتفاقمة حاليا، وتمكينه من إعادة تأهيل اقتصاده وهياكل مؤسساته الأساسية الوطنية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين بقوة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية ومنطقة شبعا اللبنانية، بما في ذلك استيلاؤها على ما يزيد على ٩٦ في المائة من أراضي الجولان السوري، وممارستها لسياسة تقطيع أوصال المزيد من هذه الأراضي، ولجوؤها إلى هدم جميع مظاهر عمرانها، وتوسيع أنشطتها الاستيطانية وزرع الألغام بها، وتخريب بيئتها الطبيعية، وفرض تدابير الحصار المتواصل على سكانها العرب السوريين، وفرض ضرائب باهظة عليهم، واعتقالهم واحتجازهم بشكل تعسفي، وحرمانهم من الخدمات الصحية والتعليمية، وفرض المقررات الدراسية المشوّهة للحقائق التاريخية والجغرافية على أبناء الجولان السوري. وعليه فإننا إذ ندعم جهود سوريا الشقيقة والمطالبة باستعادتها الشرعية للجولان، وذلك باعتباره جزءا لا يتجزأ من سيادتها الوطنية، نطالب المجتمع الدولي بالتدخل العاجل من أجل حمل إسرائيل على وقف وإلغاء جميع هذه الإجراءات التعسفية وغير القانونية في الجولان السوري.

وختاما، إننا إذ نتطلع بتفاؤل نحو اتفاق الهدنة المعلن مؤخرا بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت في قطاع غزة، آملين توسيعه ليشمل الضفة الغربية، لنؤكد على أن خطورة المرحلة تتطلب بإلحاح قيام مجلس الأمن واللجنة الرباعية بالاستجابة العاجلة لمبادرة جامعة الدول العربية الأخيرة، الداعية إلى القيام بدور أكثر فاعلية يساهم في إعادة التنشيط الفاعل لمسارات السلام العربية الإسرائيلية، وبما يكفل وقف دوامة العنف، واستعادة الحقوق والأراضي الفلسطينية والعربية، والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية، وفقا لرؤية إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتعايش المشترك بين جميع دول المنطقة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعمه لوكالات ولجان الأمم المتحدة المعنية الداعمة لعدالة القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها شعبة فلسطين، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولجنة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية، آملين أن يصوت جميع الأعضاء لصالح مشاريع

القرارات المطروحة في إطار البندين المتصلين بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

السيد المنصور (البحرين): يتقدم وفد بلادي بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها لما يبذلانه من جهود محمودة ترمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وعلى ما تقدمه اللجنة من تقارير قيمة، تبين فيها ما قامت به من رصد للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك التطورات السياسية بشأن قضية فلسطين.

عند التمعن في التقرير المعروض أمامنا في الوثيقة (A/61/35)، حتى قبل التمحيص في دقائقه، تبرز للعيان الصورة القاتمة للحالة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة الواسعة النطاق في التدهور، كما عكستها وسائط الإعلام الدولية، وبينها تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/61/500، الفقرة ٢٥). وهي نفس الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة المخيمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي أشار إليها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من حيث الإطّراد في الانحدار والتردي جراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المستمرة، التي ما فتئت تزداد ضراوة يوما بعد يوم، وإن كانت حدتها تتأرجح بين ارتفاع وانخفاض وفاقا لما ترتئيه سلطات الاحتلال.

وما من شك في أن الاعتداءات العسكرية الحالية ما هي إلا حلقة في سلسلة بدأت فصولها المتلاحقة منذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧، دون أن تضع سلطات الاحتلال في الحسبان ما قد يتمخض عنها من نتائج تتسم بالخطورة البالغة لما لها من آثار عميقة على الجميع.

ومما يزيد الوضع تعقيداً، اقتران تلك الاعتداءات بمجازر تقترفها قوات الاحتلال دونما التزام بالقوانين والصكوك الدولية أو التقيد بالأعراف المتفق عليها، كان أبرزها في الآونة الأخيرة مجزرة بيت حانون التي جاءت في أعقاب إعلان إسرائيل عن عزمها على وقف عملياتها العسكرية، الذي لم يجسَّد إلى واقع ملموس. وبينما أعرب الأمين العام في بيانه يوم الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن صدمته حال علمه بهذه العملية العسكرية الإسرائيلية، التي خلفت العديد من الضحايا، فقد ظل مجلس الأمن صامتاً دون أن يحرك ساكناً إزاء تلك المجزرة، حتى أنه عزف عن مجرد التعبير بالشجب أو الإدانة، بما يوحي لإسرائيل بأنها ليست تحت طائلة القانون، بل ويزيد من تعنتها واستمرارها في العدوان في وقت اشتد فيه تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبلغ التوتر فيه مستوى مفزعاً ترتب على التدابير القمعية المتزايدة من جانب القوات الإسرائيلية، خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

فإسرائيل، كما يرى المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الوثيقة A/61/470، الفقرة ٦٤، تظل متهمة بارتكاب سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكما دأبت إسرائيل عليه دائما، يكون الرد من جانبها هو التشكيك في التقييم المؤسَّس على وقائع للعديد من الانتهاكات. وعندما لا يكون هناك سبيل إلى دحض الحقائق، تلجأ إلى تبرير أعمالها بوصفها تدابير أمنية ضرورية.

ويذكر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الوثيقة A/61/67، الفقرة ١٥) أن وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تمكنت خلال عملها في عام ٢٠٠٥ من تسجيل قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير ما مجموعه ٢٢٤ بنية فلسطينية في الضفة الغربية. ويذكر التقرير في الفقرة ١٥ أن السلطات الإسرائيلية قامت خلال عام ٢٠٠٥ بهدم ما لا يقل عن ١١٤ منزلاً فلسطينياً في القدس المحتلة في إطار ١ ٠٠٠ عملية هدم يجري التخطيط لها حالياً.

ولعل ما يدعو إلى التساؤل عزوف سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن عدم قانونية الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، والحكم بتعارضه مع القانون الدولي، الذي لا يُجيز ضم الأراضي بالقوة أو الشروع في أنشطة ذات طابع سيادي تقوم بها دولة الاحتلال بهدف تغيير مركز تلك الأراضي كأراضٍ محتلة (A/ES-10/273)، وكذلك مع قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٥ المتخذ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. فتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/61/67) يذكر في الفقرة ٣٥ أن إسرائيل تواصل بناء الجدار وفقاً للمسار الجديد الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ٢٠٠٥، الذي من المتوقع أن يحاصر جزءاً إضافياً طوله ٤٠ كيلومتراً لعدد من المستوطنات، ومستوطنة اريل أيمانويل المنفصلة. ويشكل هذان الجزآن ما نسبته ١٦ في المائة من طول الجدار البالغ ٦٧٠ كيلومتراً. ويقتطع مسار الجدار ما نسبته ١٠ في المائة تقريباً من أراضي الضفة الغربية في جانبه الغربي. وسيتم إسكان ٧٥ في المائة من المستوطنين على الجانب الغربي من الجدار.

ومع أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية ومدانة من جانب المجتمع الدولي، وكما أكدت محكمة العدل الدولية عدم مشروعية هذه المستوطنات في فتواها بشأن بناء الجدار العازل، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تسمح بنمو المستوطنات. وقد لاحظت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في الفقرة ٢٨ من تقريرها الأخير (A/61/35)، التوسع الذي لا هوادة فيه خلال هذه السنة، وما يجري من تعزيز للترابط بين مستوطنات القدس الشرقية، في تجاهل تام لقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)، الذي اتخذه كإجراء لاعتراض طريق التشريعات المتخذة من جانب البرلمان الإسرائيلي لجعل مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المتخذ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، الذي جدد فيه المجلس تأكيده في ما يتصل ببطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي من شأنها تغيير طابع ومركز مدينة القدس، وخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس، واعتبارها لاغية.

وفي أحيان كثيرة، كما يشير عدد من التقارير، يجري التوسع تحت ستار ”النمو الطبيعي“. ونتيجة لهذا التوسع وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ٢٦٠ ٠٠٠ مستوطن، وفي القدس الشرقية بلغ عدد المستوطنين قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن. إن الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشيَّد حالياً لإدخال معظم المستوطنات غربي الجدار العازل. كما أن الكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث، غوش إتسيون ومعاليه أدوميم وآرييل، سوف تجزِّئ فعلياً الأرض الفلسطينية إلى كانتونات وجيوب معزول بعضها عن بعض، مما يقوض وحدة الأراضي الفلسطينية.

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وينبغي حلّها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وانسجاماً مع ما تحفل به الصكوك الدولية وإعلان الأمم المتحدة للألفية، من حيث التأكيد على الحق في تقرير المصير للشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال

الأجنبي، والعمل على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقاً لمبادئ الميثاق.

فالسلام خيار استراتيجي. كما أن السلام الشامل والعادل والدائم يتطلب التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والوفاء بكامل الاتفاقات والالتزامات، ومنهجية مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ مبادرة السلام العربية، والالتزام بتطبيق خريطة الطريق (القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣))، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد البقلي (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة قضية فلسطين، تلك القضية الدولية التي لم ينجح المجتمع الدولي في التوصل إلى حل لها على مدى أكثر من نصف قرن استمرت خلاله معاناة الشعب الفلسطيني وحرمانه من أرضه وحقوقه المشروعة نتيجة تعنت إسرائيل ورفضها تمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم والتمتع بحق تقرير المصير.

كذلك نجتمع اليوم بعد فترة وجيزة من انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة لبحث انتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي وجهت رسالة واضحة بأنه لا توجد دولة فوق القانون، بعد أن عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته تجاه وقف انتهاكات إسرائيل نتيجة استخدام أحد أعضائه الدائمين لحق النقض، وبعد أن فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها في فلسطين ولبنان باستخدام القوة العسكرية، وأخفقت في فهم مغزى رسالة السلام التي سبق وأن عبر عنها الجانب العربي خلال الجلسة الوزارية الخاصة للمجلس في ٢١ أيلول/سبتمبر الماضي. ولذا، فإن اجتماعنا اليوم له أهميته الخاصة لتجديد دعم الجمعية العامة – باعتبارها الجهاز الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة – لحقوق الشعب الفلسطيني ولمطالبه المشروعة في التسوية السلمية العادلة لقضيته عبر إنهاء الاحتلال وتوفير الحماية الدولية للمدنيين من أبنائه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على أهمية تفعيل دور وصلاحيات الجمعية العامة في التعامل مع القضية الفلسطينية. فالسعي لتحقيق السلام والحرية والمساواة، لا بد وأن يمتد ليشمل تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، وصولا إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، وفي مقدمتها حقه في الحياة والأمن وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وبالمثل، فإن دعم قدرة الجمعية العامة على تعميق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في إطار بعيد عن الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة، يقتضي منا المبادرة باتخاذ إجراءات عملية لضمان احترام حقوق الإنسان الفلسطيني، وكسر حاجز الصمت الدولي إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون من انتهاكات واعتداءات مستمرة، ومن حصار وإغلاق للمعابر والطرق، وإعاقة وصول الغذاء والمساعدات الإنسانية، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، ومواصلة بناء الجدار العازل رغم فتوى محكمة العدل الدولية في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، ترى مصر أهمية بالغة في البدء بتنفيذ عدد من التدابير وإجراءات بناء الثقة، وبدعم من المجتمع الدولي، وصولا إلى أفق سياسي جديد يتيح إطلاق مفاوضات الحل النهائي، على نحو يسمح بإيجاد حل نهائي ودائم وعادل لقضية فلسطين وفق مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق بعد تحديثها وتحديد أطر زمنية

جديدة لها، وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وللمرجعيات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إسرائيل إلى التخلي عن سياسة الانسحاب أحادي الجانب بحجة عدم وجود شريك للسلام، كما ندعو اللجنة الرباعية إلى تفعيل دورها، والسعي نحو صياغة رؤية واضحة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وإضافة إلى جهود المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية، فإن على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مسؤولية دعم خطوات استعادة الثقة والعودة إلى طاولة المفاوضات. ونرحب في هذا الإطار باتفاق السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل على وقف العمليات العدائية، باعتبار ذلك خطوة ضرورية وبداية على طريق بناء الثقة التي تسعى مصر لاستكمالها بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف مقابل إطلاق الأسرى والإفراج عن المسؤولين والنواب الفلسطينيين.

ونتطلع إلى خطوات أخرى تقود إلى كسر حلقة العنف والعنف المضاد، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني، وعودة الجيش الإسرائيلي إلى مواقع ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في قطاع غزة، وفتح المعابر، وخاصة معبر رفح، والبدء بمعالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن وقف بناء الجدار العازل وتنفيذ اتفاقية الحركة والعبور لتسهيل حرية التنقل للفلسطينيين والسماح باستمرار تقديم الدعم الإنساني لهم.

ولن تدخر مصر جهدا لمساندة مساعي تحريك عملية السلام والمشاركة بفاعلية في جهود تحقيق وحدة الصف الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تلبي تطلعات الفلسطينيين نحو السلام والتنمية وتؤدي إلى إعادة إطلاق عملية مفاوضات السلام. كما تدعم مصر جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء جمود عملية السلام، داعية القوى الدولية الرئيسية للتحرك الجاد في هذا الاتجاه. كما تنظر مصر بتقدير إلى مبادرة بعض الدول لطرح أفكار ورؤى تسمح باستئناف تلك المفاوضات مثل مبادرة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، التي نتابع تطورها باهتمام، فضلا عن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام ولإعادة إطلاق عملية التسوية وتجديد الالتزام بقاعدة الأرض مقابل السلام وبجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

إننا نشعر بعميق القلق إزاء استمرار قضية فلسطين دون حل طوال هذه السنين. فالتزام المجتمع الدولي بدعم مساعي تعزيز السلم والأمن الدوليين لا بد وأن يمتد ليُسهم، وبفاعلية، في العمل على تنفيذ حل الدولتين، وضمان التنفيذ الأمين والعادل لقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق وغيرهما من مرجعيات عملية السلام دون انتقائية أو تحيز، وصولا لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية تسمح بإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط وتؤكد نجاح الأمم المتحدة في تحقيق المبادئ والقيم التي قامت من أجلها.

السيد الحشاني (تونس): إن مناقشة الجمعية العامة لقضية فلسطين في موعدها السنوي الذي دأبت عليه منذ نصف قرن، يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنظر لما تنطوي عليه المرحلة الحالية من خطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي منطقة الشرق الأوسط عامة.

ومن على هذا المنبر بالذات وعلى غرار العديد من الدول المحبة للسلام، ما فتئت تونس تنبه إلى ما يحدق بالمنطقة من مخاطر جراء ما واجهته مسيرة السلام من مآزق نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني وتوقف التفاوض على الجبهتين السورية واللبنانية في تنكر واضح لمرجعية مسيرة السلام والمبادئ التي قامت عليها.

لقد كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة على امتداد الأشهر الماضية مسرحا لتصعيد عسكري إسرائيلي خطير، مارست خلاله قوات الاحتلال العنف المفرط، وكانت أبشع مظاهره تلك المجزرة الرهيبة التي ارتكبت في بيت حانون بقطاع غزة والتي أودت بحياة عدد كبير من النساء والأطفال والأبرياء. وقد مثلت هذه الاعتداءات المتكررة بلا شك انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وفي مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم زمن الحرب.

وهنا لا يمكن إلا أن نرحب باتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونأمل أن يتم احترامه من الأطراف المعنية، كما نأمل أن تتلو هذه الخطوة الإيجابية خطوات أخرى تتعلق خاصة بانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين وإطلاق سراح السجناء والدخول في مفاوضات حقيقية تؤدي إلى اتفاق شامل ودائم وعادل لهذا الصراع الذي طال أمده.

كما أن إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

إن تونس التي تابعت بقلق شديد تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانطلاقا من إيمانها الثابت بعدالة القضية الفلسطينية، لتؤكد أنها ستظل سندا ثابتا للشعب الفلسطيني من أجل استعادة جميع حقوقه المشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

كما أنه وأمام خطورة الأوضاع في الأراضي المحتلة فإن تونس تدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والقيام بدور فعال كفيل بحماية الشعب الفلسطيني الأعزل. وتجدد في هذا الصدد دعوتها إلى إرسال مراقبين دوليين لحماية الشعب الفلسطيني كما دعا إلى ذلك سيادة الرئيس زين العابدين بن علي خلال القمة العربية التي انعقدت في القاهرة سنة ١٩٩٨.

كما تهيب تونس بالأطراف الدولية الفاعلة وفي مقدمتها اللجنة الرباعية تحمل مسؤولياتها وحث إسرائيل على التجاوب مع عملية السلام على أساس القرارات الدولية ذات الصلة وانسجاما مع المساعي العربية الدؤوبة بما يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة في الحرية والكرامة ويرسخ دعائم السلم والأمن بالمنطقة.

إن لمنظمة الأمم المتحدة وبالذات الجمعية العامة مسؤولية دائمة إزاء الشعب الفلسطيني يجب أن تواصل الاضطلاع بها باعتبارها الضامن والحامي لأسس الشرعية الدولية وهو دور سياسي يجب أن يتواصل إلى أن يتم إيجاد الحل النهائي والعادل للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للانكباب على مراجعة ولاياتها، يود وفد بلادي أن ينتهز هذه المناسبة للتأكيد على ضرورة استمرار ودعم الولايات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالحالة في الشرق الأوسط نظرا لحساسياتها البالغة وذلك إلى أن يتم إيجاد الحلول العادلة والشاملة لهذه القضايا.

ولا يسعني في الختام إلا أن أجدد تقديرنا للجهود المتواصلة التي ما فتئت تبذلها لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بدفع من رئيسها السفير بول بادجي بهدف تفعيل دور الأمم المتحدة في معالجة هذه القضية.

السيد المراد (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها لارتباطه الوثيق

بالسلم والأمن الدوليين. فمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقرارا منذ عقود طويلة رغم حيويتها وأهميتها نتيجة للحروب التي عانت منها واستنزفت طاقاتها ومواردها. ولعل أبرز ما تعاني منه المنطقة ويجعل أمنها واستقرارها عرضة لمزيد من التدهور هو تمادي وإمعان الحكومة الإسرائيلية في سياساتها وممارساتها العدوانية وغير القانونية. فالحكومة الإسرائيلية اختطت لها نهجا يستند إلى استخدام القوة لفرض الأمن في ذات الوقت الذي تواصل احتلالها للأراضي، وهي معادلة أثبتت الأحداث فشلها ولن يؤدي العمل بها إلا إلى مزيد من تدهور الأوضاع الأمنية وتغذية مشاعر الكراهية واستمرار دوامة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. فهذه الممارسات الإسرائيلية وصلت إلى حد لا يمكن السكوت عليه، فالتوغلات العسكرية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت أمرا روتينيا، وسقوط ضحايا مدنيين من نساء وأطفال لم يعد خبرا يلفت انتباه المجتمع الدولي ويستدعيه للتدخل لوقف أو ردع هذه الممارسات التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية.

لقد ارتكبت القوات الإسرائيلية خلال الأسابيع القليلة الماضية مجازر في بيت حانون ومناطق أخرى في الأراضي العربية المحتلة، وأدانت الكويت وبشدة هذا الهجوم العسكري الذي خلف دمارا واسعا في الأرواح والممتلكات.

ونتساءل هنا عن بعض الممارسات الإسرائيلية، وعما إذا كانت الدول المحتضرة التي تدافع عن حقوق الإنسان تقبل بها ومنها: الاغتيالات أو القتل خارج نطاق القانون، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة العسكرية، وهدم المنازل وتدمير المؤسسات الفلسطينية، وإغلاق المعابر والاستمرار في سياسة الحصار والعقاب الجماعي، والاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التعسفي والمعاملة المهينة ضد المحتجزين في السجون الإسرائيلية، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل رغم تأكيد محكمة العدل الدولية في فتوى لها بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على عدم قانونيته لتعارضه مع قرارات الشرعية الدولية، ومطالبة إسرائيل بإزالته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا من بنائه.

إن جميع هذه الممارسات تمثل انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب. ونرى أن الدول المتعاقدة والأطراف في هذه الاتفاقية عليها اتخاذ تدابير ملموسة لتفعيل موادها في إطار التزاماتها لكفالة احترام إسرائيل للاتفاقية.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة الأخير في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة والذي حصل على تأييد واسع من المجتمع الدولي، وذلك بعد فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين نتيجة الاستخدام المتكرر لحق النقض من قبل أحد أعضائه الدائمين.

وتجدد الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، ونؤكد على أنه دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، فإنه لن يكون هناك سلام دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة الرباعية، إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإقناعها بأنه لن يكون هناك حل عسكري، وأن الحل يكمن في العودة إلى طاولة المفاوضات وإعادة بدء عملية السلام

بما يؤدي إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية واستحقاقات خارطة الطريق.

تعرّض لبنان في الصيف الماضي إلى عدوان إسرائيلي سافر راح ضحيته المئات من المدنيين الأبرياء والآلاف من الجرحى، كما دُمرت الكثير من المنازل والجسور والمنشآت المدنية في استهداف متعمد لتدمير البنى الأساسية وممارسة إرهاب دولة منظم في انتهاك فاضح للقانون الإنساني الدولي. وقد أدانت دولة الكويت في حينه وبشدة هذه الجرائم المشينة واللاإنسانية، وسارعت إلى تنظيم عمليات إغاثة إنسانية عاجلة للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني، وقدمت تبرعات مالية للمساهمة في جهود إعادة بناء وإعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي ترحب الكويت بالتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنها تدعو إسرائيل إلى الكف عن اعتداءاتها المتكررة على سيادة لبنان، واحترام استقلاله ووحدة أراضيه. كما تدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة ودعم الحكومة اللبنانية لبسط سيطرتها على كامل أراضيها، ودعم أي مسعى لاسترداد لبنان حقوقه كاملة بما في ذلك تعويضه عما لحق به من أضرار جراء العدوان الإسرائيلي.

وتجدد الكويت مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتأكيد على عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل. وإن استمرار احتلاله وضمه يشكلان عقبة حقيقية أمام تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وفي خضم هذه الأجواء التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، فإنه لا يسعنا إلا أن نتمسك ببصيص من الأمل والمتمثل باتفاق الهدنة المعلن بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي في قطاع غزة. وفي الوقت الذي ترحب دولة الكويت بوقف إطلاق النار هذا، فإنها تشجع الطرفين على توسيعه ليشمل الضفة الغربية. وكذلك تحث الجانبين على اتخاذ تدابير مسؤولة للحفاظ على الهدنة وتجنب الأعمال العدوانية وعدم الانجرار وراء استفزازات المتطرفين الذي يعملون على نسف محاولات استعادة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويحدونا الأمل أن يشكل اتفاق وقف إطلاق النار خطوة تمهيدية ومقدمة لاستئناف العملية التفاوضية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ستقود المنطقة إلى الأمن والاستقرار الذي يطمح الجميع لتحقيقه، إذ لا بد للحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن تحقيق عنصر الأمن هو مطلب رئيسي وحق لجميع أبناء ودول المنطقة. وليس حكرا على إسرائيل فحسب.

إن مثل هذه الرؤية للصراع العربي – الإسرائيلي تمثل جزءا لا يتجزأ من رؤية دولة الكويت الشاملة للشرق الأوسط القائم على الاستقرار والاحترام المتبادل والتعاون بين جميع الأطراف. وهذا الاستقرار سيحتاج بلا شك إلى تدابير لبناء الثقة يأتي على رأسها جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

السيد سوار الذهب (السودان): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن أكرر تهنئة وفد بلادي لكم على إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه الجمعية منذ انطلاقة دورتها الحالية.

لقد أطلع وفد بلادي على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/61/35 وكذلك على تقرير المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الوارد في الوثيقة A/61/13 وكذلك على تقرير

الأمين العام حول تسوية قضية فلسطين المتضمن في الوثيقة A/61/355. كما أخذ علما بما جاء في إفادة السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، التي قدمها عن الوضع في الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

تتابع بلادي بقلق بالغ تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، تلك التي تعكسها وسائل الإعلام وكذلك من واقع التقارير التي ذكرناها آنفا. فالأحداث المتلاحقة التي تعكس حجم المعاناة الفلسطينية والتي كان آخرها ما جرى في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يؤكد الحاجة الماسة إلى تدخل دولي يعكس الاهتمام الدولي بضرورة وقف تلك المعاناة. وإذ نشير بكثير من الأسف إلى عدم تمكن مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين في هذه الحادثة بسبب ممارسة أحد أعضائه لحق النقض على مشروع القرار المتوازن الذي يدين هذه العملية، نشيد من ناحية أخرى باتخاذ الجمعية العامة بعدد كبير من الأصوات لهذا القرار الذي يقضي بإيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق حول هذه الحادثة، ترفع تقريرها في غضون شهر من بدء مهمتها بالإضافة إلى الفقرات المهمة الأخرى التي احتواها القرار.

إن الشعب الفلسطيني منذ أن قام بانتخاب ممثليه في المجلس التشريعي وفق إجراءات انتخابية مشهودة تمثلت في مشاركة ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين بالإدلاء بأصواتهم بمراقبة ٢٠ ٠٠٠ مراقب وطني و ١ ٠٠٠ مراقب دولي من ضمنهم مراقبين من الاتحاد الأوروبي والمعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر وكندا، وبعد أداء الحكومة الوطنية الجديدة القسَم أمام رئيس السلطة الفلسطينية، رصدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عددا من الأعمال التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترمي إلى تقويض السلطة الفلسطينية وإحكام السيطرة على القدس الشرقية وأجزاء استراتيجية من الضفة الغربية ومنافذ قطاع غزة إضافة إلى التوغلات العسكرية في قطاع غزة واستمرار الضربات الجوية والقصف المدفعي والاعتقالات العشوائية لمسؤولي السلطة الوطنية والمجلس التشريعي علاوة على هدم المنازل والهياكل الأساسية واستمرار سياسة الإغلاق لقطاع غزة والضفة الغربية. واستمرت كذلك في سياستها الرامية إلى التوسيع المكثف للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، والتعجيل باستكمال بناء الجدار غير القانوني المشيد على الأراضي الفلسطينية الذي يشكل مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية.

ونشير هنا بالتقدير إلى ما قام به الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء سجل للأضرار الواقعة على كل الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المعنيين نتيجة لبناء الجدار. ويهيب وفد بلادي في هذا الصدد بضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل بدء العمل فيه لضمان حقوق المتضررين في التعويض المجزي.

إن الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كرد فعل لنتائج الانتخابات الفلسطينية التي ذكرناها آنفا مضافا إليها قيام إسرائيل بوقف تحويل أموال الضرائب والتعريفات الجمركية للسلطة الوطنية الفلسطينية وقرار الجهات المانحة المؤسف بتجميد العون المباشر للسلطة الوطنية الفلسطينية، أسفر عن أزمة سياسية ومالية خطيرة في قطاع غزة والضفة الغربية. فقد أشار التقرير المذكور وتقرير الأونروا أنه نتج عن ذلك الوضع عدم دفع الأجور لموظفي الخدمة المدنية الفلسطينية وتدهور حاد للأنشطة الاقتصادية ونقص مريع في السلع الغذائية والصادرات الزراعية وتدهور مقلق في البيئة الأمنية الأمر الذي حدا بالجامعة العربية وبعض الحكومات للإسراع بتوفير إغاثة مالية فورية للحد من الأزمة المالية الحادة التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا

الصدد، يهيب وفد بلادي بالجهات المانحة أن تراجع قرارها بوقف المعونات للسلطة الوطنية الفلسطينية وأن يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل من أجل أن تقوم فورا بتحويل مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب والتعريفات الجمركية لإيقاف تدهور الوضع الإنساني المزري الذي يعيشه الشعب الفلسطيني كنتيجة لتلك الإجراءات.

إن استمرار حبس ذلك العدد الكبير من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (أكثر من ١٠ ١٠٠ محتجز بحسب إحصائيات وزارة شؤون الأسرى التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومن ضمنهم عدد كبير من الأطفال والنساء والمسؤولين الفلسطينيين وتعرضهم جميعا لممارسات تضر بصحتهم وللتعذيب والإهانة كما جاء في التقرير، لا زال يمثل قلقا دوليا وهو الأمر الذي حدا بالأمين العام للأمم المتحدة للإعراب عن قلقه إزاء الاحتجاز غير المبرر لأولئك المسؤولين الفلسطينيين الذين من بينهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطيا.

إن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عقب إجراء الانتخابات الفلسطينية عن عزمه القيام بتحديد حدود إسرائيل من طرف واحد بحيث تشمل مجمعات استيطانية كبيرة فضلا عن نهر الأردن قد أدى باللجنة الرباعية إلى أن تصدر إعلانا تطالب فيه الطرفين بتجنب التدابير في هذا الصدد المتخذة من طرف واحد وتمس مسائل الوضع النهائي. ويهيب وفد بلادي في هذا الصدد بالمجتمع الدولي للقيام بالضغط على إسرائيل لوقف ذلك الإجراء الذي يخالف الأعراف الدولية، ويؤثر سلبا على مسائل الوضع النهائي لحل القضية.

إن وفد بلادي إذ يعرب عن قلقه للحالة الأمنية المتدهورة والمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني والإجراءات التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يشير بالتقدير إلى الجهود التي تبذلها الأونروا وبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وبرنامج الغذاء العالمي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة على الأراضي الفلسطينية الرامية إلى تخفيف المعاناة اليومية عن المواطنين الفلسطينيين، ويطالب إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود بشأن تنفيذ البرنامج الإعلامي المتعلق بقضية فلسطين والهادف إلى التعريف بما يعانيه الشعب الفلسطيني وإلى نشر المعلومات المتعلقة بهذه القضية في أوساط المجتمع الدولي.

لقد أخذ وفد بلادي علما بالإجراءات المتخذة في مجلس الأمن والمؤتمرات الدولية في شأن قضية فلسطين والبيانات الصادرة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمشاركات التي قام بها رئيس اللجنة المعنية إضافة للتعاون مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانات. وإذ يشيد وفد بلادي بتلك الجهود المقدرة والتوصيات الصادرة عن تقرير اللجنة، يأمل أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بقضية فلسطين باعتبارها القضية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط.

ختاما، يقف المجتمع الدولي في هذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تضامنا مع نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف من خلال يوم التضامن الذي تنظمه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ويود وفد بلادي أن يجدد تضامنه ووقوفه مع أشقائه في فلسطين ويؤكد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأن على مجلس الأمن القيام بمسؤولياته وتحمل واجباته في صون السلم والأمن الدوليين باتخاذ إجراءات حاسمة وفورية تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة

وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاستفادة من الهدنة المعلنة حاليا في التوصل إلى حل عادل وشامل بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

السيد الجراح (المملكة العربية السعودية): بداية أتقدم بالشكر لسعادة السفير بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهوده وجهود أعضاء لجنته الموقرين. كما ننتهز مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لنجدد تضامن حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها مع الشعب الفلسطيني الشقيق.

لا يشك أحد هنا في مقدرة إسرائيل على افتعال الذرائع واختلاق المبررات لشن العدوان تلو الآخر وخلط الأوراق وإشاعة الفوضى وتعريض منطقة الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين لمزيد من التوتر. حيث تؤكد الأحداث أن إسرائيل لا تسعى إلى سلام حقيقي دائم وشامل قائم على قرارات الشرعية الدولية. بل تستمر في انتهاكها الفاضح للقانون الدولي واستخدامها المفرط وغير المبرر للآلة العسكرية، وبخرقها لاتفاقات وصكوك دولية متفق عليها وخروجها عن الأعراف الدولية والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

وأن ما تقوم به من ممارسات تعسفية يومية مثل الحصار والاعتقالات وهدم البنى التحتية وتدمير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني لا يتفق مع المنطق والعقل وسعيها كذلك لتغذية أعمال العنف في المنطقة وتبديدها لأي بادرة سلام من خلال إجهاضها لجميع مبادرات السلام التي كان آخرها المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

إن حكومة إسرائيل ما كانت لتستمر في غيها وعدوانها لولا سلبية المجتمع الدولي وتقاعس مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين وفشله في تنفيذ قراراته. إن استمرار الحكومة الإسرائيلية في عدوانها وتجاهلها لقرارات الشرعية الدولية هو استمرار لإدراكها بأن هناك ما يبرر أعمالها بأنها دفاع عن النفس ويرى في إرهابها عملا شرعيا مقبولا. ولا أدل على عدوانها وتجاهلها لقرارات الشرعية الدولية إلا تماديها في طمسها للهوية الثقافية الفلسطينية وللطبيعة الجغرافية باستمرارها في بناء جدار الفصل العنصري، ذلك الجدار الذي حرم الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم وأعمالهم ومدارسهم وجامعاتهم. لقد حرم جدار الفصل العنصري الفلسطينيين من الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية حيث ظل أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ فلسطيني محرومين من المياه الصالحة للشرب.

إن إصرار إسرائيل وزعمها بأنها قد انسحبت من قطاع غزة من جانب واحد وادعاءها أن الانسحاب هو بهدف إعطاء الفلسطينيين حقوقهم وحريتهم إنما هو ادعاء باطل. لأن الانسحاب يكشف حقيقة كونه مجرد خدعة لأن الآمال قد تبددت خلال الشهور الأولى من ذلك الانسحاب المزعوم، ولأن الواقع على الأرض يؤكد أن الإسرائيليين لا يزالون يسيطرون على المجال الجوي والبحري والبري كل ذلك لإحكام السيطرة على قطاع غزة وإيجاد منافذ عبور يتحكم بها جيش الاحتلال لجعل أهلها سجناء بهدف إجبار الفلسطينيين على قبول ما تخلّفه قوى الاحتلال من واقع ظالم ومشين.

إن استمرار التوتر والعنف في الأراضي المحتلة ما كان ليستمر لو أن خارطة الطريق قد نفذت والمبادرة العربية قد قبلت والقرارات الشرعية قد طبقت. ورغم كل ذلك، فإن المملكة العربية السعودية لا تزال ترى أن هناك بصيصا من الأمل لتحكيم العقل ووضع الأمور في نصابها وأن يمارس مجلس الأمن ولايته التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين. فمن غير المنطق أن تظل القضية الفلسطينية دون حل على مدى العقود الماضية الأمر الذي

يلقي بظلاله على مصداقية الأمم المتحدة أمام شعوب العالم التي ترى الانتهاكات الفاضحة للممارسات الإسرائيلية اليومية والتي تدينها جميع المواثيق والأعراف الدولية، ولا تتفق مع القوانين الإنسانية.

كما أن المملكة العربية السعودية تجدد دعوتها إلى إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية الصادرة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي رغبة منها في إحلال السلام والأمن في المنطقة بدلا من الدمار والالتفات إلى التنمية والتعايش السلمي من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومنها العودة إلى حدود عام ١٩٦٧، وضمان حق عودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، وعودة جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل وشبعا اللبنانية. وكذلك أن يقوم المجتمع الدولي بدوره في معالجة جذور مشاكل المنطقة وهي غياب السلام العادل والشامل وضرورة الضغط على إسرائيل للالتزام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

وتجدد المملكة العربية السعودية دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية تحضره جميع الأطراف للدفع بتحويل مبادرات السلام وقرارات الشرعية الدولية إلى خطوات عملية وفورية، وكذلك لحماية الشعب الفلسطيني من التنكيل والإرهاب اللذين تمارسهما إسرائيل دون رادع من أحد.

وفيما يتعلق بالشأن اللبناني، فإن المملكة العربية السعودية تدعو جميع القوى السياسية فيه إلى المحافظة على وحدته وسيادته وتغليب لغة الحوار فيما بينها وأن تفوت الفرصة على الأعمال الإرهابية بأن تلقي بظلالها على أمنه واستقراره، وتؤكد مجددا وقوفها إلى جانب لبنان وشعبه.

وفي الشأن العراقي، فإن المملكة العربية السعودية تعرب عن ألمها تجاه ما يجري في العراق من عنف تدفعه النعرات الطائفية والتعصب المذهبي، وتشجب أعمال العنف أيا كان مصدرها. وتدعو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي إلى تحمل مسؤولياتها في دعم العراق ووحدة أراضيه واستقلاله الوطني وعدم المساس بالتوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل والتآخي والرحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية الحرص المستمر على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية أو المساس بسيادته وهويته. وأحوج ما يكون إليه عراق اليوم هو التأكيد على هذه السيادة وذلك الاستقلال وتلك الهوية في سبيل تعزيز وحدته الإقليمية والوطنية، والعمل على أن تكون المبادرات بشأن حاضر ومستقبل العراق نابعة من داخله ومعبرة عن الإرادة الحرة والمستقلة للشعب العراقي بمختلف فئاته وأطيافه. وبدون شك فإن على علماء الدين من جميع الطوائف العراقية مسؤولية كبرى في تسخير نفوذهم لتعزيز الوحدة والأخوة والتضامن بين جميع أبناء الشعب العراقي.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعلن تأييدي لبيان ممثل كوبا الذي ألقاه نيابة عن حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن وفدي يعرب عن تقديرنا له على عرض تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/61/35. ويؤيد وفدي تمام التأييد الملاحظات والنتائج والتوصيات التي يتضمنها التقرير. ويعرب وفد بلادي أيضا عن تقديره للأمين العام على عرض تقريره الوارد في الوثيقة A/61/355 .

إن قضية فلسطين ونضال الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ما زالا مدرجين في جدول أعمال الجمعية العامة منذ حوالى أربعة عقود. وما زالت رغبة هذا الشعب في إقامة دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية تصطدم بالرفض المتواصل من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. لقد تعرض الشعب الفلسطيني لمعاناة طويلة للغاية يعجز وصفها.

إن وفدي يتعاطف تماما مع الشعب الفلسطيني في محنته والظروف القاسية التي يمر بها. فما زالت إسرائيل ومؤسساتها الإرهابية تواصل دون رادع الإعدام خارج نطاق القانون وقتل المدنيين الأبرياء والاعتقال غير القانوني والاستعمال المفرط والعشوائي للقوة ومصادرة أراضي الفلسطينيين. وما زالت تلحق بالغ الضرر بالهياكل الأساسية والبيوت والممتلكات الفلسطينية. و لم يتوقف بناء الجدار الفاصل الذي أعلنته محكمة العدل الدولية أنه مخالف للقانون الدولي، بل واصلت بناءه ليحوّل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سجن مفتوح كبير.

إن ماليزيا تدين بشدة كل الأعمال الإسرائيلية اللاإنسانية والوحشية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتنتهك كذلك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وماليزيا تطالب مرة أخرى بوضع حد فوري لهذه الأعمال.

وما فتئ وفدي يقر بأهمية الدور الذي يقوم به أعضاء المجموعة الرباعية. ونقر بالتحديات التي تواجههم في ضمان التنفيذ الكامل وغير المشروط لخارطة الطريق. إن خارطة الطريق التي وضعت بعناية فائقة توفر الأمل الحقيقي للسلام. لكن المؤسف أنه مرت ثلاث سنوات منذ اعتمادها وما زال السلام حلما بعيد المنال.

يستمر الموت والدمار واليأس في كلا الجانبين. وفي ضوء الحالة الراهنة على الأرض وتدهور الحالة العامة باطراد في المنطقة، يبدو أن إسرائيل خنقت عمدا خارطة الطريق، وهي من الواضح دولة أقوى من أعضاء المجموعة الرباعية مجتمعين. ولسوء الطالع، يبدو أن الجهود الجدية لإعادة خارطة الطريق إلى مسارها كانت ممارسة لا طائل منها. ويبدو أن وضع إسرائيل في مقعد القيادة لم يؤدِّ إلا إلى ضمان ألا تراوح خارطة الطريق مكانها.

ويشاطر وفدي المجتمع الدولي، خاصة فلسطين وجيرانها العرب، الشعور بالإحباط لعدم إحراز تقدم في إيجاد حل للصراع. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يضع جماعيا نهجا جديدا تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أجله، آخذا في الحسبان الحاجة إلى حلّه في إطار الصراع العربي الإسرائيلي الأوسع.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي دعوة جامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر جديد للسلام في الشرق الأوسط. ويجب أن يضع هذا الجهد الأمم المتحدة في محوره. ونعتقد أن الأمم المتحدة، على نقيض دورها في المجموعة الرباعية، ينبغي ألا يقتصر دورها على القيام بدور ثانوي في هذه العملية المتوخاة، مع الأخذ في الحسبان مسؤوليتها الدائمة عن الجهود التي تبذل لإيجاد حل شامل لقضية فلسطين بجميع جوانبها.

وبينما تبذل جهود جدية لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، يكرر وفدي القول مرة أخرى إننا يجب أن ننشئ فورا آلية دولية لحماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما نصت عليه الفقرة ٩ من منطوق قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٦. ونعتقد في ظل هذه الظروف التي تتسم بتوتر شديد، أن الفصل بالقوة بين جانبي الصراع وحده يمكن أن يوفر السلام والأمن الضروريين اللذين يمكّنان من استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية.

وبصفة ماليزيا رئيسة مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي العاشر وعضوا في لجنة حركة عدم الانحياز الثلاثية، فإنها

ستواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة سعيا لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا الصدد، ستستضيف ماليزيا، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني. وستعقد هاتان المناسبتان الهامتان في كوالا لمبور في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتأمل ماليزيا أن تسهم نتائج هاتين المناسبتين في الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين.

ولا تزال الجمعية العامة آخر قلعة أمل للشعب الفلسطيني. ودعونا نذكر أنفسنا بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة عن حل قضية فلسطين بجميع جوانبها. دعونا لا نحبط الفلسطينيين، الذين يتلاشى إيمانهم بالأمم المتحدة بصورة مطردة نتيجة لعدم قدرة المنظمة على وقف أعمال العدوان والقمع الإسرائيلية المتتالية. ويجب أن نلبي مناشدة فلسطين المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته عن حماية السكان العُزّل من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، وعن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يقل أهمية عنها.

دعونا نواصل بذل الجهود الجماعية لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ويعرب وفدي عن أمله في أن تتمخض الجهود الجدية التي يجري بذلها حاليا، لا سيما الجهود التي تبذلها القيادة الإسرائيلية والفلسطينية، لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، عن النتيجة التي طال انتظار المجتمع الدولي لها.

برنامج العمل

الرئيسة: قبل أن نمضي في أعمالنا، أود إبلاغ الأعضاء ببعض التعديلات التي تم إجراؤها على برنامج عمل الجمعية العامة لصباح يوم الاثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بالإضافة إلى البند الأول المقرر النظر فيه في الجلسة الصباحية، وهو البند ١٠ من جدول الأعمال المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراع، ستنظر الجمعية العامة، في إطار البند الثاني، في تقارير اللجنة السادسة، التي كان من المقرر في الأصل النظر فيها بعد ظهر يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي إطار البند الثالث، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، من أجل البت في مشروع القرار A/61/L.15. وفي إطار البند الرابع، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام، من أجل البت في مشروع القرار A/61/L.16. وفي إطار البند الخامس، ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البنود الفرعية (ج) و (هـ) و (ف) و (ص) و (ق) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، من أجل البت في مشاريع القرارات A/61/L.13 و A/61/L.18 و A/61/L.20/Rev.1 و A/61/L.29 و A/61/L.37.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.